



تحت الحظر: 8

عمالون سجناء البيوت والفاقة

أثر جائحة كورونا على عمال التحميل والتنزيل

تمكين
TAMKEEN

للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

ألقى استمرار التعطل بسبب الحظر الذي فرضته الحكومة، جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)، ظلالا قاتمة على حياة العاملين بالمياومة والقطعة وقطاعات المشاريع الصغيرة، وتأتي شريحة عمال التحميل والتنزيل، في مقدمة تلك الشرائح، إذ أنهم يعيشون على الكفاف، قبل تفشي جائحة كورونا، فكيف بحالهم بعدها؟

مركز "تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان"؛ قدم رسداً لواقع هذه الشريحة التي يعمل أفرادها في مهنة، ينظر إليها مجتمعيًا بعدم اهتمام، رغم أن هذه الشريحة التي يطلق عليها اسم "الحمالين" أو "العتالين"، تتقاطع أعمالها مع غالبية المهن والحرف، وهي من المهن المساندة، ما يؤكد أهمية عملها، والحاجة الملحة لعاملها في مختلف القطاعات؛ الصغرى والكبرى.

يعمل غالبية الحمالين، بنظام المياومة أو بالقطعة (حسب الطلب)، وهم من جنسيات متنوعة (مصريون ولجئون سوريون)، بالإضافة لأردنيين يعملون دون تصاريح أو جهة تنظم عملهم، أما العمال المهاجرون منهم، فغالبيتهم مخالفون، بينما العاملون منهم في قطاعات منظمة من الأردنيين والمهاجرين قلة.

"تمكين" رصد واقع هذه الشريحة، منذ ٢١ يوما، ذلك مع بدء إعلان الحكومة للحظر، حتى كتابة هذا التقرير. الحظر الذي تسبب بإغلاق غالبية المنشآت والأعمال، تسبب أيضا بإغلاق مصدر رزق الحمالين، وبالرغم من أنه أقر للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)، لكن تبعاته عليهم كانت ثقيلة، تسببت بتداعي ظروفهم المعيشية.

الحمالون: مطالب بالعودة للعمل

اعتمد التقرير على مقابلات هاتفية ووسائل تواصل اجتماعي وشكاوى وصلت إلى "تمكين" من ٨٩ عاملا في التحميل والتنزيل، بشأن واقعهم المعيشي المرهق، وعبر هذه اللقاءات، دعوا لصدور قرار يمنحهم الوسيلة لاستعادة أعمالهم لتأمين قوت أسرهم اليومي على الأقل.

التقرير بين أن غالبية الحمالين غير مشمولين بأي نظم للحماية الاجتماعية، من بينها الشمول بمظلة الضمان الاجتماعي، بينما من يعمل منهم في قطاعات منظمة يتمتعون غالباً بالحماية الاجتماعية إلى جانب الوصول إلى الرعاية الصحية.

معاناة الحمالين من الجنسيات المختلفة واحدة، فهم من أكثر الشرائح العاملة التي تتعرض للأضرار الصحية والنفسية وسوء المعاملة، وفق الاعتبار الاجتماعي العام الذي يرى أن هذه المهنة، متدنية القيمة، بينما يحتاجها غالبية أفراد المجتمع.

وفي وقت يتعرض فيه الحمالون لظروف عمل قاسية، تبدأ بحرمانهم من التأمينات، ولا تنتهي بالأحمال المرهقة التي ينفذونها، وتقطع فترات عملهم الخاضعة غالبا لحاجة السوق إليهم، وعدم ثبات دخولهم جراء ذلك، يجدون صعوبة في ترتيب موازاناتهم ليعيشوا باستقرار.

٤ عمال تحميل وتنزيل من الجنسيات الثلاث (الأردنية والسورية والمصرية)، يعملون في مستودع توزيع اسمنت وحديد بناء منذ خمسة أعوام، أصدر صاحب عملهم، تصاريح لهم عام ٢٠١٩، باستثناء الأردنيين، لكنه لم يتمكن من تجديدها عام ٢٠١٩ جراء تعليمات تشرط فيها وزارة العمل عليه، أن يكون لديه مستودعات مرخصة بمساحة تزيد على ١٠٠٠ م^٢، ووجود شاحنات مرخصة باسم المستودعات، للسماح له بإصدار تصريح عمل واحد لكل شاحنة صغيرة.

هذا الأمر يشكل عقبة لصاحب العمل وإرهاقا لموازنته، إذ أنه يعمل وفق ما تمكنه منه إمكانياته، كما يقول، فهو الآخر واقع تحت جملة التزامات، تقتطع من دخله، ما يمنعه من تنفيذ شروط الوزارة.

بالرغم من ذلك، استمر الأربعة بالعمل مخالفين، بالتالي فهم فاقدون في هذه الحالة لأي تأمينات في ظل طبيعة عمل شاقة، تتطلب منهم تحميل وتنزيل حمولات كبيرة تصل لأكثر من ٣٥ طنا في المستودعات على نحو يومي، ويتقاضون أجرة عن كل طن ينفذونه ٢.٥ دينار.

واحد من بين الأربعة واسمه حسن (مستعار)، أصيب بكسر في قدمه، بعد سقوط حزمة حديد عليها فنقل للمستشفى، وغطى صاحب العمل الجزء الأكبر من كلفة العلاج، لكنه لم يدفع له أي بدل عن أيام تعطله التي قضها في منزله، لحين شفائه وفق توصيات الأطباء.

حسن أشار إلى أن حاجته للعمل ملحة، ليغطي مصاريف معيشتهم، ومع الحظر الذي أغلق عليه أي منفذ للعمل لتدبر احتياجاته الأساسية، لم يعد أمامه سوى التعطل، تحت طائلة عدم قدرته على تلبية احتياجاته الدنيا، بالإضافة لعدم تمكنه من تقديم شكوى في الحظر، بشأن عدم تعويضه عن إصابته.

واقع حال هذه الشريحة والضائقة التي تثقل كاهلهم، كما يكشف "تمكين"، تلخصه مقولة عامل منهم "هذا العمل هدّ حيلي، وقد لا أعود إليه حفاظاً على صحتي، ولأبقى معافى بجانب أولادي".

آخر، يوجز التعبير عن معاناته بقوله "الإنسان لا يتحمل عمل كهذا لأعوام طويلة، لكن الحاجة الماسّة الزمتنا به"، بينما يفصح زميل له بمرارة "تركت التحميل والتنزيل أكثر من مرة، وبحثت كثيراً عن عمل آخر فلم أجد، وغالباً اضطر للرجوع إلى العمل نفسه"، فيما يقول أحد زملائهم عما يتعرضون له من قسوة أصحاب العمل "أما ساعات عملنا فحسب أصحاب العمل، إذ غالباً ما تصل إلى ١١ ساعة في اليوم".

عمال محدودون.. أعباء جديدة

سجناء البيوت والفاقة

في القطاع الزراعي الذي يتركز معظمه في إربد والمفرق والأغوار، وجزء من عمان، يشكو الحمالون من توقف عمل معظمهم خلال الحظر، لافتين إلى أن هناك أعداداً محدودة منهم، أتيح لها العمل في المزارع، وفق أوامر الحظر التي منحت هذا القطاع لتسيير عجلة الحياة تصاريح لجزء من عامليه، وعلى نحو ضيق، لاستمرار عجلة الإنتاج الزراعي.

يعمل الحمالون وفق رصد "تمكين" بتعبئة وتحميل وتنزيل الخضراوات والفاكهة، والأعلاف وصناديق الدواجن والحلال، مبيينين أن عملهم في قسم كبير منه، موسمي، ما يتسبب بانقطاع نسبي لأعمالهم، وتعطلهم.

لكن وفي الحظر ومع عودة بعضهم للعمل، فقد عادت أمور العائدين منهم للعمل، لما كانت عليه قبل الأزمة، بخاصة وأنهم يقومون بجهود التحميل والتنزيل، بعد السماح النسبي لتجار التجزئة ببيع الخضراوات والدواجن واللحوم في الأوقات المسموح بها، ولأن أعدادهم محدودة، فإن أعباءهم زادت.

وعلى غرار زملائهم في هذه المجال وغيره من العمل في المنشآت الصغيرة، يفتقر حمالو القطاع الزراعي، لأدنى وسائل الحماية الاجتماعية، لعدم شمولهم بالضمان الاجتماعي، ما يعرضهم للمخاطر والانتهاكات العمالية، في ظل عدم اهتمام أصحاب العمل بتوفير أي وسائل سلامة وصحة مهنية لهم.

إضافة إلى ذلك؛ يكشف "تمكين"، أن حمالي الزراعة عموماً، يعانون من أوضاع معيشية صعبة جداً، تفاقمت في الأزمة لعدم وجود منافذ دخل مساعدة لهم، ولتدني أجورهم، ولتقطع استمرار عملهم.

يروي أبو عبدو، سوري الجنسية، الذي يعمل في مزرعة دواجن بمحافظة الزرقاء، أنه كان ينقطع عن رؤية أسرته لأسبوعين قبل الحجر، بحكم طبيعة عمله التي تتطلب بقاءه في المزرعة والعناية بها.

ومع قتامة أوضاعهم، فقد أوجزوه بأن الحظر "جعلهم سجناء البيوت، لذلك لن يتمكنوا من تحصيل أي عمل، حتى يدفع لهم أصحاب العمل، كذلك لن يدفعوا لهم بدل تعطيلهم، رغم أن الحكومة أقرت لهم بحقوقهم".

ويؤكدون أن حياتهم في الحظر "أقسى من الأثقال التي يحملونها وينزلونها" أثناء عملهم، وقبل الحظر، كانت تترتب عليهم التزامات مالية مرهقة، منها: أجر مساكنهم وفواتير الماء والكهرباء ومستلزمات أطفالهم والاحتياجات الأساسية للعيش.

أحمد (اسم مستعار) لا يحمل رقماً وطنياً، ويقيم في مخيم غزة بمحافظة جرش، يعمل حمالاً في مصنع طوب، ويتقاضى مبلغاً وقدره ١.٥ ديناراً مقابل تحميل وتنزيل كل ١٠٠ طوبة، مشيراً إلى أن عمله يمت من ساعات الصباح وحتى المساء.

ومع شلل القطاع الإنشائي، وتوقف معمل الطوب، مصدر رزقه الوحيد عن العمل والتزامه بمنزله، يعيش اليوم، دون دخل أو مساعدة، وهو أساساً يعيش على الكفاف قبل الأزمة، فكيف خلالها؟

وأفصح أحمد لـ "تمكين"، أنه يعاني من أوجاع أسفل ظهره، ويعتقد بأنه مصاب بـ "الديسك"، لكنه لا يعلم كيف يتدبر أمر علاجه، لأنه غير مؤمن صحياً، وبلا ضمان اجتماعي، ولم يسجل في صندوق المعونة الاجتماعية، أو أي جمعية خيرية، لافتاً إلى أن غالبية زملائه في هذا المجال، يصابون بالديسك وأمراض الظهر والعظام، وغير مؤمنين صحياً أو اجتماعياً.

أسرته المكونة من ٦ أفراد، وتقيم في مخيم الزعتري للاجئين السوريين بمحافظة المفرق، لم تره خلال الحظر حتى اليوم، مبينا أنه تنقل بين أغلب المحافظات والقرى، يحمل وينزل الطرود البلاستيكية للدجاج في الشاحنات، ويرافق سائقها للمزارع لتنفيذ عمله. وأفصح أبو عبدو، أنه خلال رحلاته هذه، وبرغم ما يتعرض من إرهاق وتعب في العمل، إلا أنه يبدو بسيطا أمام ما يقول إنه تعرض له وزملاء معه في العمل نفسه، من تسمم بسبب المبيدات الحشرية، لأكثر من مرة، واستنشاق الروائح الكريهة في المداجن، والتعرض لتقلبات الطقس صيفا وشتاء، وحوادث السير خلال التنقل بين المزرعة والمزارع الفرعية.

ولفت إلى أن العمل في مزارع الدواجن، يوفر وسائل الصحة والسلامة المهنية، من رش وتطهير للمزارع والشاحنات بالمعقمات، وتطهير كل من يدخل المزرعة أو يخرج منها، وارتداء أدوات الوقاية من قفازات وكمامات خلال فترات العمل الطويلة.

آلام الظهر والعظام

على الجانب الآخر، فإن عمال تحميل جرار الغاز وتوزيعها، يتعرضون لمشقة العيش والعمل.

عامل أردني، يعمل بتحميل وتنزيل جرار الغاز في مدينة إربد، بين أن حجم العناء الذي يتكبده بتحميل اسطوانات الغاز في سيارة التوزيع، ونقلها لمنازل المواطنين، "هد حيله، وليس ذلك فحسب، بل إن عمله يقتضي ساعات طويلة. وحمل الاسطوانات على الأكتاف"، ما تسبب له بالآلام في الظهر والعظام.

وبين أحمد، أنه يعمل خلال الشهر من دون عطل أسبوعية، أو إجازات، إلا في حالات المرض، وبرغم ذلك فلا يتقاضى عن أي تعطل أجرا، أكان بسبب المرض أو غيره، موضحا بأن عمله يستغرق أكثر من ١٠ ساعات، ويصل أحيانا لـ ١٣ ساعة، وبأجر يومي لا يزيد على ١٠ دنانير.

وكشف أنه رغم عدم شمول توزيع اسطوانات الغاز بالحظر، فإنه لم يتأثر مثل باقي عمالي التجميع والتنزيل في المجالات الأخرى، لكن هذه الميزة التي يتمتع بها، زادت من إرهاقه، إذا ازداد الطلب على تبديل اسطوانات الغاز من المواطنين، فزادت من تعبته ومعاناته.

هذا الجانب من معاناة عمالي تحميل اسطوانات الغاز، ليس الوحيد، فقد رصد "تمكين"، أن وسائل الصحة والسلامة المهنية المتبعة في الأزمات، غير سليمة فأدوات الوقاية التي يؤمنها لهم أصحاب العمل، تقتصر على قفازات قماشية، ولا يرتدون الكمامات، مع أن نسبة تعرضهم للعدوى بالفيروس كبيرة، بخاصة وأنهم يختلطون بالناس بالتالي، فإنهم ومن يختلطون بهم، معرضون لخطر الإصابة.

هناك مجالات أخرى يعمل فيها الحمالون، أوقعت الأزمة الضرر عليهم، وتسببت بانقطاع أرزاقهم، مثل العمل في المناطق الصناعية المؤهلة ومشاغل الألبسة ومحلات البيع والحديد الصناعي والأجهزة الكهربائية والسجاد والموكيت، ومعامل البلاط والرخام والسيراميك، ومستودعات قطع السيارات الجديدة والمستعملة، والنفايات الصلبة (السكراب).. وغيرها.

وجراء الحظر؛ تعطل هؤلاء العمال الذين لا توجد لهم أي حماية مهنية وصحية واجتماعية، فغالبية القطاعات التي يعملون فيها إما غير منظمة، أو تطلبهم للعمل بحسب الحاجة، والجزء الذي يعمل في منشآت منظمة يسير.

"سكراب" بلا سقوف

عامل سوري في مستودع "سكراب" بمحافظة جرش، يكشف أنه يعمل في مستودع مكشوف، (بدون بناء) للنفائات الصلبة، منذ عام، ولسعة المستودع وحجمه الكبير، فإنه يحتاج لأكثر من عامل لتنفيذ مهامه، لكنه يعمل فيه وحده.

يشتمل عمله في المستودع على تفريغ الحمولات التي يستقدمها صاحب العمل، الى جانب فرزها، وتحميل ما يشتريه الزبائن منها، كقطع الكهرباء أو المواد المنزلية، أو المعادن أو قطع السيارات المتعطلة.

وقال إنه يتقاضى عن عمله لـ ١٠ ساعات يوميا، أو أكثر، ١٠ دنانير، لافتا إلى تعرضه في كثير من الأحيان، جراء الأحمال الثقيلة، لإصابات في جسمه، جراء سقوط أجسام صلبة عليه.

وبين أن مثل هذا العمل شاق جدا، فألى جانب أن دخله لا يغطي الحد الأدنى لمعيشة آمنة، جاء الحظر، ليزي الوضع سوءا، بتوقف عمل المستودع، ولم يعد يجد قوت يومه، متوقفا فك الحظر ليعود إلى عمله مهما كان، ليتمكن من تأمين قوت أسرته.

١٢ نيسان ٢٠٢٠

تحت الحظر

عمالون سجناء البيوت والفاقة
أثر جائحة كورونا على عمال التحميل والتنزيل

تمكين
TAMKEEN

للمساعدة القانونية وحقوق الانسان

For legal aid and human rights